

باسم جرح حال الوجود
واجب جرح ملاحضه الوجود

بسم الله الرحمن الرحيم

فولس قرأنا ان الوجود في الوجوديات ثبوت وتوهم دليل وجوده بان
يبين ان منه الموجودات اما واجب بالذات فولس في قولنا
محمية لموتها بان فولس ان العقل يستلزم الوجود دليله اشهد من المقام
ان المقسم هو الموجود في الخارج ومن المصنفين من قال انه هو الموجود في
الادريج من عند الاعتبارات ويشهد الموجودات في نفس الامر
بمطلق من الواجب والممكن انشاء للموجود في نفس الامر
الصور العقلية ليجر من انما لميت موجود في الخارج جوارر وبطو
وايض في الوجود اكثر من انما من الاعتبارات وليست موجودة في الخارج
عين الكمال المتفكر الذي هو قسم من الكمال المطلق وهو حقيق في الوجود
الذي هو قسم من الكمال الذي هو قسم من الموجود في نفس الامر بل هو في الوجود
عند الغير بان العلم مطلق كيف يدركه العلم بل هو في الوجود في نفس
الموجود ان جعل المقسم هو الموجود في نفس الامر على خلافه لا يفتق بالوجود
الغير وهذا لطيف لان الوجود والعدم في الوجود لا يفتق بالوجود
نفسه المتوهم جعل في الوجود المقسم هو الموجود في الخارج في نفس الامر
بان للقول ما يتصور عند ذلك فحينئذ لا نحتاج الى دليله في نفسه بل
ان العلم بان الكثرة اذا اعتبرت ليس المراد به انها غير في نفس الامر
بل المراد به انها لا تحتها في نفس الامر احصا لا يحضر الا اعتبارها كما في
السند في سيرة وهو في الاسكان في حقيقه اقسام الوضو وقد اتفق الكل
على ذلك وكذا في الوجود والوجود المقسم هو الموجود في حقيقه
تخصيصه في نفس الامر اخصر ذلك ان يكون لوردة المليات وحقق
المعدومات دسيرا لا اعتبارا بان الحقيقه عند جرح تحت الوضو وقدره

الممكن

الممكنين محذوف ذلك علم ان باب راسم متفقون على ان المقسم هو
بالوجود والغير فلا بد من ان يتحقق بالوجود في نفس الامر فولس
في قولنا العقل انشاء بان ان المقسم يكون على وجهين احدهما ما هو
على حقيقه الاقسام وبعد العلم به وما بينهما ما يبدو الاول في نفس الامر
قطع النظر في حقيقه الاقسام الا قسم واحد ولما كان هذا القسم معدوم
لاشياء الواجب في الوجود ما هو على الوجود انشاء ويجعل ذلك في
الاشياء الواجب في الوجود ما علم وجود المقسم الا في ما لا بد منه فولس
ما تحت وجوده بالانوار اذ ان كانت بحيث لا يكون له العلم احصا في حقيقه
فولس الاول هو الواجب لذاته الى قبة الواجب يقول المراد من
الممكن وان كان فيه انشاء وانما لا يقدر ان لا يكون بحقيقه بالوجود وانما الممكن
هو الممكن بالذات بحيث لا يكون الواجب قد يكون الشئ والواجب ان
قد يكون واجبا في الوجود في ذلك كله مطويع الا في الوجود في
فولس لما يشهد به من عدم بعض الموجودات الى لما كان الحكم
بان الممكن هو وجوده على شئ من محققين في ذلك الحكم الموجود
والوجود معلوم بديته واما ان سمى انشاء في الاشياء الا ان
يقول لما يشهد به من عدم بعض الموجودات فولس واما الواجب لذاته
فيما في الوجود ان غير ان الممكن لا يتصور حصوله في نفسه فغير
بعض الموجودات واما ان عنوان الواجب بل هو حصوله في نفسه في نفس
الامر في حقيقه ان يشهد ما واجب هناك في غير حقيقه وانما يشهد بان
فولس النظر في حقيقه الموجودات المشق الصداق بالمواظفة على ذلك
الواجب الموجودات فولس الا في غير ذلك الواجب في الوجود
هذا المقسم وحده على الذات المتوهم فولس لو ان الوجود
ما حشر ان يكون في الوجود في الممكن في حقيقه وجوده في حقيقه
الواجب فولس لم يتحقق وجوده على الوجود وانما ان يطمع لما يشهد به

بيان

طوف به بغير تعيين مرجعية الطرف المقابل لمقتضاها فيجب المرجعية
 والمرجعية والمرجعية يستلزم اشتراط لا حتمية ترجع المرجعية
 واشتراط يستلزم وجوب الطرف الرابع لما عرفت في الطرف
 واقول ان شرط وجود الطرفين علم هذا المبدأ ايضا فان مقتضا
 المرجعية والمرجعية مقتضا يفرض لما جاز ان يكون علم سلب
 الادوية ايضا مقتضا احد الوجوب فليعلم ان مقتضى المرجعية والادوية
 الرابع وسبب الاشتراط اليه في حاشية لغز اننا انما نقول في الادوية
 عليك فتد وتماثل كلا مية في قوله ان اساتمه في حاشية فانه احد
 في حاشية مقتضا المرجعية والمرجعية في ان اساتمه في حاشية فانه احد
 مقتضا بمقتضى ايضا ان الادوية الادوية بمقتضى بالشرط الادوية
 مقتضا بالشرط مقتضا الادوية بالادوية بالشرط الادوية
 الجديد الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 اساتمه ومقتضى بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 حاشية الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 المرجعية والادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 بدون الحكم بدون الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 والمقتضى بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 علم الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 احد الطرفين الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 عند الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط

الح

واما في حاشية يكون احد الطرفين مقتضى واليق بتدات الحكم في حاشية
 التدات مقتضا المرجعية احد مقتضى حاشية الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 مع مقتضى التدات ولا يخفى على وان كلا من الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 لا يدل على الاختلاف في حاشية الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 الكثر مقتضى بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط الادوية بالشرط
 اقتضا وانما ليست مقتضا التدات اليه كما في حاشية الادوية بالشرط

ن

[illegible]

عمر

[illegible]

فلا شك ان من وجب اذعان الانسان بالمحقق الحق في نفسه لا
ولم ان يات من مواريث الالوه ليس كذلك فلا شك ان من لا لا
بنا عن المشهور ان العلم الناقص لا يجب مقدماته الاجابة
الحققة من حيث انها علم لها علم المعلول ووجب وانما قد
من غير مقدمها فيكون قد اتفق الحق ان من غير ما علم عدم تمام
الوليعة وقد اراد الله وقد اراد الله في قوله علم المشهور قد يتبين ذلك
مستفاد من الرسالة القديمة فولس فلا بد ان يكون عينه هذا التوفيق
في مضمون فانه لو سلم عدم التقدم فلا يقدح انه لا مانع من ذلك عن
العينية فان الحقيقة سواء اتفقت التقدم او لا مانع من ذلك فان
الحقيقة لو كانت متعقبة في بعض الالوه فلا يقدح فيها العار باعتبار
بما يجب ان يتبين في بعض الالوه ومن هنا يلزم عدم جواز كون البش
علمه لنفسه حقيقة بما فولس لا يولي ليس من الاله الكمال خ
المحقق الحق وقد حصل الكلام واقف الحوزان في الجواب عن ذلك
وواعا بالبرهان في خلافه مع قبيحاته ولو منحت منها فولس
ان السيد السند سر واقف هذا الكلام في الرسالة فقام فولس
لاننا نقول لو وجد المجموع الى سواء نجر عنه بالمجموع تجلدا او بالاجزاء
بما هو لا يجرى به مستفاد وهذا هو الذي يلقى عليه الكثير من حيث الكثرة
في ان الالوه ان علم المجموع من حيث الوحدة وسواها متقدرات
بجانب الذات وليس الشيء بينهما ولا يجب الاعتناء
فيها في الالوه فولس ولذلك تورد في موضعين من بعد ما تورد
ان الالوه كذا يجوز ذلك فقد والمعلول في المرتبة الثانية

ع

٤٥٥

[illegible]

سینہ

الى الواجب ولا يشر فيه من المذوات وقال ايضا ان الاصول
 قد يكون لها وحدة بها يصير واحدا من نفس الامر وذلك ان
 في الجملة اولا فان نفس الامر اعم كما لا يخفى وقد لا يكون لها
 وحدة من نفس الامر ايضا كما في مجموع الوهم ومعين لها وحدة
 وان الكثير لا يكون واحدا لانه وحدة فالكثير من حيث ان يقف
 بوحدة يكون واحدا وانما يدون هذا حكلا ولهذا يكون حكلا
 وانما يدون هذا حكلا ولهذا يكون حكلا وانما يدون حكلا فالكثير نظرا
 الى وحدة من حيث انه من نفس الامر فان اخرج الوهم لم وحدة
 واعتبر واحد او متما اخرجها كان واحدا وكلما اخرجها كان
 نفس الامر حارا والكل واحد من متما يقال كل واحد من
 فان اريد اركبت الواجبات كل من نفس الامر فتمت هذا ولا
 وعلم لها فيه وحصول مجموع وكل من اراد ان يكون نفس الامر
 كل من مجموع لم يكن كراحت ٩ (٩) من وجهه واما
 بل ان كون الواجب عين ممكنة اما تحقق مجموع فينه وكل حكلا انتهى
 قوله اجمع ان لا يشر من المجموع وكل واحد بموثر مستقر
 فيه لو سلم ان هذا المجموع وحدة بها صار حكلا ومجموعا وان هذا
 ممكن فلهذا راجع الى علم خارج عنه ولا يمكن ان يكون علم الظرف
 مجموعا هو ذوات الواجبات الكثيره ويكون من حيث انها كثيرة
 علمها من حيث انها واحدة وكل مجموع ولا يجوز ذلك قال شيخ
 نا البني لا بأس ان يكون شيئا واحدا علمه نفس معلوم متعين
 انتهى ولا يلزم مما ذكرنا كون الواجب حكلا من جهة فان المعلوم
 هو الحكم حيث انه كل ذلك ممكن كما اعرفت به وتبين

والمحفص

والمختصر المبرح ان الامور المتعددة كما لا تثنى مثلا يوجد عدد من
ما دونه حيث انها عا جملة وما مجموعه واحد داغر حيث
انها لا تقبل مفصلا وما مجموعه متعدد والادراك كجواب اعتبار
والاشياء متعددة حيث فخر في الانقسام اما وجب ايها الشئ
غير المتعدد واما واجبه وجب ادركه كما وجب تعالى العقل
الاول واما كيف في الفكر ففكر الفكر يستقيم بالاعتبار الاول
ويلا يعتبر الثاني وبزوال السند سر عدده يشبه ابدعها
وتدحرت وقا الاستاذة في هذه المفارقة بحسب الاعتقاد بحسب
فخر الامر فلا يفكر البتة به وعلما انه قاع البتة فلا ان
المفارقة وان كانت بحسب الاعتقاد ان المحلول هو البتة
اخر اعتبارا ورجوا تغيير بعض الاعتبارات بعضا لا شك
فيه على ما هو في الشئ في الفقرة ان فكر الفكر الى الفكر لا يسهل
سكتة واجبا واحدا واما في الآخرة فكيف في الاول
لا عليه ولا محولية في الاشياء محولية الحكم لا وجب لا غير
او يكون كل واحد منها حكما فكل منها في محله في مستغلة
وبالجملة فلا يحتمل الفكر علم مستغلة لفرد في الاستاذة
لا شك ان مجموع الاتحاد بالاسرة الاتحاد التثنية سواء
جملا ومفصلا بوجود المراد بالجمع من موحى البتة
الاجتماعية بدون النوصف اعز ذرات الاشياء ففكر وجود
لا محالة وان يكن وحده الوحدة وجودا واذ كان موجودا
الا بشتة وجوده وسوكمه لا حتمية في الاتحاد فلا بد لم علم
في مجموع الواجبات والوجوب والعقل الاول ليس شيئا كقولنا

منفردا على المقدر في الوجود الخارجي ان اريد به المقدم بحسب
 ضيق ومنه ان الزبر يدعى في الوجود الحقيقي المقدم في نفس الامر
 فيكون مقدر معلول يحقق كونه استقار في الوجود الحقيقي
 غير بعيد وان اريد به المقدم بحسب الوجود في نفسه كيقين المقدم
 الوجودي في سوتش ان يراى العقلية في الوجود لا تلتزم
 الخارجية في نفس الامر بل انما يقسم الخارجية بحسب الوجود
 حاصلا في الجزاء السري بالنتيجة الالف المقصود الواحد في الحقيقة
 السيد السند في الاستدلال بالمعقود في نفسه لا كونه في الحقيقة
 واجب الالف المقدم المستقر في نفسه لا كونه في الحقيقة
 والحقبة تقدم بحسب الوجود في نفسه لا كونه في الحقيقة
 المرتبة وكذا في الوجود في نفسه لا كونه في الحقيقة
 العقلية الحقيقية في حيث انها لا تتحقق في الوجود في الحقيقة
 تقدم فتوافي بحسب الوجود لان الشيء لا ينفك عن كونه في حيث
 انها غير المكمل في وجوده في وجوده في وجوده في وجوده في حيث
 تقدم احصا فلا يقع الاستدلال في الخط كما حشر اليه المعاني
 فليس ويمكن الاستدلال على هذا الخط وان كان على الارض
 لرد الا حينا في الوجود في كونه في الوجود والوجود في حيث
 في كونه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في حيث
 وتوهم ان النفس المركبة العقلية في الوجود في الوجود في حيث
 لكون الالف في حيث العقلية في الوجود في الوجود في حيث
 فلا يقع به الالف في حيثها غير الواجب في الوجود في حيث
 على خلافها في الوجود في حيثها غير الواجب في الوجود في حيث
 وعلى الاول ملزم كونه واجبا في الوجود في حيثها غير الواجب في حيثها

واللازم



واللازم بطلانها اولها فلا يلزم في تقدير الواجب تقدمه ولكن لا
 ثانيا فلان الوجود المتفكر في النفس لا يلزم ان الواجب ان لا يكون الالف
 ان يكون اذ يحصل متفكر في نفس الامر في حيثها غير الواجب في حيثها
 يتأكد في حيثها لا يتصور ان يكون في حيثها غير الواجب في حيثها
 الواجب في الالف في حيثها فلا يلزم في تقدير الواجب في حيثها
 في نفس الامر في حيثها فلا يكون الواجب واجبا وعلى الثاني يكون
 الوجود في حيثها لا يتصور كونه في حيثها غير الواجب في حيثها
 واصلح من المناقشة بان يجوز ان يكون متفكر في حيثها
 وليس وقد تقرر عندهم ان الجزاء الحقيقي في الوجود في حيثها
 العلم في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 الموضع المقصود في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 بالعلم في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 مقصود في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 سورا كان جوارها واجبا في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 التي وقعت فيها الحركات الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 مبيحا في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 من حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها
 تحول الكيفية في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها في الالف في حيثها

عمره انتم سائر انواع في الفة ودر لوزر كليله لهذه الكيفية الواحدة
 المتصلة قاسر الشرف بعد ما حق الاخر في المكون وقد بين
 بذلك ان تلك انواع المبتدئة في الاستعداد انما هي بالحق
 كما انما سببها حق به الفاعل وانما حكموا بان الاقوال المختلفة
 الموجودة في الاستعداد انواعها على ان الاشياء المختلفة في القوة
 والضعف يكون مختلفا بالقيمة على رغم لان القيمة لغيرها
 لا يقدر شدة ولا ضعف فلا يكون النوع الواحد هو القوة لا يمكن
 على حدة ثم ان الاستعداد المحض سر او در في الحقيقة الجديدة
 على ما نعلم السبل سنة سر العلم انما احسن ان الاجزاء المختلفة
 الموجودة في الكيفية الواحدة ان تقع فيها الحركة انواع مختلفة
 انه قد توهم ان هناك ايراد متصلا واحد تلك الانواع لوزر كليله
 وهو غير ممكن فان هناك ايراد هو الخط الوسط وهو موجود في
 كل واحد من هذه والضعف ويرسم منه في الجناح اربعة متطابق
 على المنة وتلك الانواع بمنزلة الحدود والموجود في الاقوال
 موجودة وكيف ذلك ان تلك الوجود موجود في اربعة مركبة الاخر
 المبتدئة في غير ذلك الحدانية وبسبب قطعها او في غير ذلك متفاد
 من تحت الاستعداد في تبيين قول الحق والانه لا يشترط
 وجوده وهو انما قاله البعض انه يمكن ان يكون في غير ذلك
 من الموقر ان ذلك انما كان لا يوجب لوجده تلك الاقوال
 في اربعة وهو الخط او يكون في غير ذلك وجوده في ذلك
 وهو على ما لا يوجب ايد وسم او يكون في جميع وجوده في جميع

لا يستحق

لا يستحق المحذورين وعلما ان القدرين لا يقع من ذمهما ودر
 زما ان يمكن الاقوال الممكنة الاقوال من اتمت وطلانه علمها
 القدرين لا يكون مقول الحركة لا يمد ذوات تلك الاقوال في
 وظائف المكون لم يحصل في انما الحركة الالانه والاقوال في القوة
 او في ضعف على اختلاف الاربعين فاحرار الاقوال في الجولية
 والحق في انها حدود وقيقت ان الاقوال مع كونها حق
 مختلفة بالقوة يكون لغيرها المقصود الواحد بالقوة في حق
 به السبل سنة سر ودر انما في تلك الكيفية التي تطلها الاستعداد
 عن التخصيص ودر الدال شي وعبرة وديها ودر
 سر ودر النوع في تلك بين تلك الاستعداد المحض لوزر كليله
 ما في من تلك السبل سنة سر ودر انما في ذلك المقول بان نوعا
 المقول بالاشارة في مقصود التخصيص وقيقت التفسير في المقول
 سر ودر المقول خلاف السبل سنة سر ودر انما في ذلك المقول بان نوعا
 عنها مصداق السبل سنة سر ودر انما في ذلك المقول بان نوعا
 الاقوال في انما بالقوة في تبيين انما في ذلك المقول بان نوعا
 التي عده المكونة يكون لغيرها الوجود في انما في ذلك المقول بان نوعا
 عن بان الاجزاء المتصلة في النوع في المقول ودر الدال شي
 ليدن انه بناء على ان ما كان الواحد ودر في المقول بان نوعا
 كما قاله البعض في عناية الاستعداد في انما في ذلك المقول بان نوعا
 والخطا ودر في ذلك السبل سنة سر ودر انما في ذلك المقول بان نوعا
 عقبات احديها المقصود المتصور عن التخصيص ودر انما في ذلك المقول بان نوعا
 لتلك الاجزاء الهض رعتا تبيين في الحقيقة ودر انما في ذلك المقول بان نوعا
 ودر انما في ذلك المقول بان نوعا ودر انما في ذلك المقول بان نوعا
 اير ودر انما في ذلك المقول بان نوعا ودر انما في ذلك المقول بان نوعا

لقد عده ٧

